

على الأمم المتحدة في الذكرى السنوية الثالثة
لقصف قوات النظام السوري والروسي قافلة
المساعدات الإنسانية بريف حلب أن تتابع أين
وصل الملف

تقرير مجلس مقر الأمم المتحدة لتقصي الحقائق
الخاص بالهجوم غير كاف ويجب محاكمة النظام
الروسي والسوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 23 كانون الأول 2019

المحتوى:

- أولاً: استهداف المنظمات الإنسانية والعاملين بها أصبح نمطاً متكرراً في النزاع السوري.
- ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق العاملين في المنظمات الإنسانية منذ آذار/ 2011 حتى الآن.
- ثالثاً: هجوم قوات النظام السوري والروسي على قافلة المساعدات الإنسانية في أورم الكبرى مخطط ومدروس ويشكل جريمة حرب.
- رابعاً: تقرير المجلس الخاص بالأمم المتحدة كان قاصراً عن تحديد المسؤولية عن الهجوم.

أولاً: استهداف المنظمات الإنسانية والعاملين بها أصبح نمطاً متكرراً في النزاع السوري:

يعتبر الانضمام والعمل في المنظمات الإنسانية واحداً من أنبل الأعمال وبشكل خاص عندما تقوم تلك المنظمات بأعمال غاية في الأهمية والحاجة إليها في مناطق النزاعات، وعادة ما تتجنب أطراف النزاع استهداف المنظمات الإنسانية وكوادرها احتراماً لأهمية وجودها في الميدان وقيمتها والضرورة الملحة لاستمرار عملها، إلا أن قوات النظام السوري لم تكتفي بمحاصرة مناطق تحتوي عشرات أو مئات آلاف الأشخاص، بل منعت المنظمات الإنسانية المحلية والدولية من إدخال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات الطبية، ثم قصفت المراكز التي تُقدّم هذه الخدمات داخل تلك المناطق المحاصرة، وفي هذا الجانب يتفوق النظام السوري في مستوى الوحشية على كثير من الأنظمة الدكتاتورية العنيفة، ثم اتبعت القوات الروسية بعد تدخلها في سوريا في 30/ أيلول/ 2015 النهج ذاته، وقصفت على نحوٍ مُتعمّد مراكز طبية، ومراكز للدفاع المدني ضمن المناطق المحاصرة وخارجها وقصفت وأعاقت قوافل إغاثية ومنعت وصولها إلى مستحقيها؛ إذ لم يتوقف استهداف المنظمات الإنسانية عند التضييق على عملها أو حظرها، بل تعدى ذلك إلى عمليات اعتقال وملاحقة وقصف موجّه ومقصود، كل هذا شكّل تحدياً كبيراً أمام الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام إلى هذه المنظمات والعمل معها سواء كانت دولية أم محلية، وكذلك أمام المانحين والمنظمات الدولية الشريكة.



لقد شكّل الهجوم الذي قامت به قوات النظام السوري واستهدفت به قافلة المساعدات الإنسانية التي كانت تشرف عليها منظمة الهلال الأحمر السوري في 19/أيلول/2016 صدمة للمجتمع الإنساني والحقوقى والإعلامي، وأنشأت الأمم المتحدة على إثر هذه الحادثة مجلساً داخلياً للتحقيق تابعاً لها، يهدف إلى تفصي الحقائق في هذا الهجوم، وقد أصدر هذا المجلس تقريراً منذ 3 سنوات، وتصادف هذه الأيام الذكرى السنوية الثالثة على التقرير الذي أصدره مجلس مقر الأمم المتحدة لتفصي الحقائق الخاص بالهجوم، الذي صدر في 21/كانون الأول/2016، ونهدف من هذا التقرير إلى تذكير الأمم المتحدة بهذه الحادثة وبأنه لم تجر أية متابعات جدية تذكر بعد صدور التقرير، وهذا يُفقد تقارير التحقيق مصداقيتها بحيث لم يتم البناء عليها، كما يُجمل هذا التقرير نتائج تحقيقات المجلس التابع للأمم المتحدة ويُفد أبرز نقاط الضعف التي وردت فيه.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لم نتوقع أن تمرّ عملية قتل عمال الإغاثة وتدمير محتويات القافلة الإغاثية شرق قرية أورم الكبرى التي قامت بها الطائرات الروسية والمروحيات التابعة للنظام السوري على نحو متعمد، وهم على علم تام بأنها قافلة إغاثية، لم نتوقع أن تمرّ كأنها لم تحصل، فلم تقم الأمم المتحدة وأمينها العام بإدانة النظام الروسي بشكل صريح وواضح، ولم تصدر مطالبات بمحاكمته، وكذلك لم يكن هناك إدانة للنظام السوري، وبعد مرور 3 سنوات على صدور تقرير الأمم المتحدة ما زال أهالي الضحايا والمتضررين من المجتمع السوري ينتظرون محاسبة أبشع أشكال المجرمين الذين يقصفون قافلة إغاثة بكل برودة أعصاب وبربرية.“

ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات بحق العاملين في المنظمات الإنسانية منذ آذار/ 2011 حتى الآن:

لم يكن هجوم ريف حلب هو الأول من نوعه فقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي أنماطاً متعددة من الانتهاكات بحق المنظمات الإنسانية والعاملين فيها، تأتي في مقدمتها عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب، إضافة إلى الهجمات المتعمدة على مراكز المنظمات الإنسانية.

1 - القتل خارج نطاق القانون:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 979 من الكوادر العاملة في المجال الإنساني على يد قوات الحلف السوري الروسي في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى 20/كانون الأول/ 2019 يتوزعون على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 882
- القوات الروسية: 97



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 3847 من الكوادر العاملة في المجال الإنساني لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد قوات النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى 20 كانون الأول/ 2019.

3 - حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية العاملة في المجال الإنساني:

سجلنا ما لا يقل عن 1447 حادثة اعتداء على مراكز حيوية عاملة في المجال الإنساني على يد قوات الحلف السوري الروسي منذ آذار/ 2011 حتى 20 كانون الأول/ 2019، يتوزعون على النحو التالي:

• قوات النظام السوري: 1044

• القوات الروسية: 403

ثالثاً: هجوم قوات النظام السوري والروسي على قافلة المساعدات الإنسانية في أورم الكبرى مخطط ومدروس ويشكل جريمة حرب:

الإثنين 19/ أيلول/ 2016 شاركت طائرات مروحية حكومية، وطائرات ثابتة الجناح نعتقد غالباً أنها روسية في هجوم مكثف وبعده هجمات على مركز تابع لمنظمة الهلال الأحمر السوري شرق قرية أورم الكبرى بريف حلب الغربي، حيث استمر القصف قرابة ثلاث ساعات.

ألقت المروحيات التابعة للنظام السوري ما لا يقل عن 4 براميل متفجرة، وشنت طائرات روسية ثابتة الجناح ما لا يقل عن 9 غارات استخدمت فيها الصواريخ والرشاشات الثقيلة، أي أنه هجوم مشترك قام به كل من النظام الروسي والنظام السوري.

استهدف القصف بشكل رئيس مركز الهلال الأحمر السوري، ودمر قافلة من شاحنات مَحْمَلة بالمساعدات الإغاثية المقدمة من الأمم المتحدة كانت تنتظر تفريغها في مستودعات تابعة لمركز الهلال الأحمر، وكان من المقرر أن يستفيد منها قرابة 78 ألف شخص، كما طال القصف فرق الإسعاف والدفاع المدني التي حاولت إنقاذ الجرحى والمصابين من عمال الإغاثة. وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إثر تلك الهجمات مقتل 12 مدنياً جميعهم من عمال الإغاثة وسائقي الحافلات، من بينهم عمر بركات رئيس شعبة الهلال الأحمر في القرية، إضافة إلى دمار كبير في مبنى الهلال الأحمر، واحتراق ما يزيد عن 10 شاحنات مَحْمَلة بالمعونات الإغاثية.

أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بياناً عبّر فيه عن أسفه للهجوم الذي تعرّض له مركز الهلال الأحمر وقوافل الإغاثة المجاورة له، ولم يُحدّد نوع الهجوم ولا حتى المتسبب فيه وكان من أهمّ ما ورد في البيان "إنه قد تمّ إخطار كافة أطراف النزاع بقدوم القافلة وخط سيرها".

وقد أصدرنا تقريراً خاصاً يوثق الحادثة



وكما هو الحال مع هجمات مماثلة عملنا على توثيقها، فقد أنكرت القوات الروسية الهجوم على القافلة وأكّد الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف أنّ الجانب الروسي كان قد درس بدقة شريط الفيديو الذي نشره "النشطاء" من مكان الحادث وقال: "لم نجد ما يدل على إصابة قافلة الشاحنات بأية ذخائر حربية. ولم تظهر أية حفر في المكان ولا أية إصابات في هياكل الشاحنات، أو تناثرها لقطع نتيجة موجات انفجارات القنابل الجوية. كل ما عرض في الفيديو كان النتيجة المباشرة لحريق بدأ وبشكل غريب في وقت واحد مع بدء الهجوم الشامل للمسلحين في حلب."

رابعاً: تقرير المجلس الخاص بالأمم المتحدة كان قاصراً عن تحديد المسؤولية عن الهجوم:

في 21/ تشرين الأول/ 2016 أنشأت الأمم المتحدة مجلس التحقيق، الذي ضمّ خبراء في النزاع الجاري في سوريا والعمليات الإنسانية والقانون الدولي ونُظم الأسلحة والذخائر، وأعلن المجلس أنه لم يتمكن من إجراء زيارات ميدانية في سوريا إلا في المدة بين 5 و 9/ كانون الأول/ 2016، بالنظر إلى أن النظام السوري قد تعمّد على ما يبدو تأخير إصدار التّأشير، ولم يتمّ تأكيدها إلا في 28/ تشرين الثاني/ 2016. كما أنه لم يسمح له بزيارة مكان الحادث في أورم الكبرى، وعلل ذلك بأن النظام السوري أبلغهم بأنه غير قادر على ضمان سلامة أعضاء المجلس، بالنظر إلى العمليات العسكرية الجارية في ذلك الموقع.

في 21/ كانون الأول/ 2016 استعرض الأمين العام للأمم المتحدة التقرير في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، وفصّل التقرير في تفاصيل الهجوم وحصيلة الضحايا، وأكّد أنّ الهجوم وقع بذخائر من أنواع متعددة من أزيد من طائرة واحدة وأزيد من نوع واحد من الطائرات. وشملت الذخائر المستخدمة قنابل غير دقيقة الهدف ذات رؤوس حاوية و/أو أسلحة انفجارية حارقة جو - أرض أصغر حجماً، يمكن أن تكون قذائف أو صواريخ أو ذخيرة فرعية في شكل قنابل صغيرة.

ولعلّ أحد أبرز نقاط الضعف التي اعترت التقرير هو افتقاره إلى تحديده المسؤول عن الهجوم بدقة، فقد خلص المجلس إلى أنه يتعذر تحديد هوية الجاني أو الجناة مع أن الحادث نجم عن هجوم جوي في حين أنه أشار إلى أن جميع الطائرات العاملة في إطار قوات التحالف الدولي وطائرات الاتحاد الروسي وقوات النظام السوري لديها القدرات اللازمة لشن هذا النوع من الهجوم، بما في ذلك خلال الليل. أما جماعات المعارضة المسلحة فلا تملك القدرة على تنفيذ الهجمات الجوية كما أشار التقرير إلى أن تورط قوات التحالف الدولي في هذا الهجوم غير مرجح.

إذاً لم يؤكد التقرير مسؤولية قوات الحلف السوري الروسي عن الهجوم واستخدم كلمات عامة وغير محددة لتحديد المسؤولية، على الرغم من استبعاده تورط قوات التحالف الدولي وتأكيد عدم قدرة المعارضة المسلحة على تنفيذ مثل هذا الهجوم.



أصدرت كل من منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومدونة بيلنغكات والشبكة السورية لحقوق الإنسان تقارير استعرضت فيها تحقيقاتها حول الحادثة، جميع التقارير السابقة أثبتت مسؤولية الحلف السوري الروسي أو قوات النظام السوري عن الهجوم، ولا يمكن قبول أن هذه المنظمات تمتلك القدرة والأدوات والخبرة لتحديد المسؤولية بشكل أكبر من قدرة الأمم المتحدة.

إنّ تحديد المسؤولية هي أهم خطوات المحاسبة وبالتالي تحقيق العدالة، وما معنى إنشاء لجنة للتحقيق وإصدار تقرير دون الوصول إلى نتيجة تحدد من قام بالقتل والقصف، أما تحديد وقوع أن هناك قصف وقتل وحرق قافلة، فهذا عمل بسيط وليس بحاجة إلى لجنة تحقيق وإصدار تقرير، ويكفي وجود عدد من الصور والمقاطع المصورة وأخبار الأهالي عن ذلك، إن عدم تحديد مسؤولية مرتكب الجريمة يُشيع ثقافة الإفلات من العقاب، ويشجع النظام الروسي والنظام السوري على ارتكاب المزيد من الجرائم المماثلة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• إنّ القانون الدولي الإنساني واضح في منح صلاحيات لتوفير أعمال الإغاثة ذات الطبيعة الإنسانية في النزاعات المسلحة الداخلية أو الدولية، وبشكل خاص عندما يُعاني المدنيون من صعوبات بسبب ندرة الإمدادات الأساسية مثل المواد الطبية والغذائية، وهذا ما حصل في عشرات المناطق والمدن في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى الآن، كما ورد في (البروتوكول 2، المادة 18-2؛ اتفاقية جنيف 4، المواد 17، 23، و59؛ البروتوكول 1، المادة 70)، وتحوّل هذا الحق إلى قاعدة عرفية في القانون الإنساني العرفي، حيث تنصُّ القاعدة 55 على أنه: "يجب على أطراف النزاع السماح وتيسير المرور السريع ودون عائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المعوزين، التي تعتبر غير متحيزة في طابعها وتتم دون أي تمييز ضار، مع مراعاة حق الأطراف في الرقابة" والقاعدة 56: "يؤمن أطراف النزاع للأفراد المخولين بالعمل في الإغاثة الإنسانية حرية الحركة اللازمة للقيام بوظائفهم. ويمكن تقييد حركتهم مؤقتاً في حالات الضرورة العسكرية القهرية فحسب".

• تعتبر الهجمات المتعمدة ضدّ الوحدات الطبية والموظفين الطبيين والأشخاص الذين يحملون شارات مميزة وتحميهم اتفاقيات جنيف والأشخاص العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام جريمة حرب، وبدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم بموجب المادة 8 من ميثاق المحكمة، ويشكل انتهاكاً للقواعد 31 و32 و45 و55 و56 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

• إنّ هجوم أورم كبرى وغيره من الهجمات على العاملين في المجال الإنساني تشكل بشكل لا يقبل التّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.



- ويعتبر هجوم أورم الكبرى خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكب في النزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الطبي والعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاولون حصرياً مهامَّ طبية، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية الأخرى.
- استهدف الهجوم أفراداً مدنيين عُزِّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
- يعتبر هجوم أورم الكبرى وغيره من الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الإنسانية ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.
- إنَّ عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- على مجلس الأمن إعادة تقييم درجة خطورة انتهاكات حقوق الإنسان ودرجة تهديدها للأمن والسلام الإقليميين والدوليين، واللجوء إلى الفصل السابع لحماية العاملين والمنشآت في الحقل الإنساني في سوريا.
- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.
- توسيع العقوبات لتشملَّ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشعب السوري.
- إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.
- التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً ”بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية“ فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.



إلى المجتمع الدولي:

• في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلّه الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدّمة على الصّعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورّطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقيات أستانة، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السّامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السّامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ انتهاكات يومية متفرقة أقلّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الهجوم الوارد في هذا التّقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النّظر في الحادثة الواردة في هذا التّقرير والتّقارير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.



إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

اتخاذ خطوات جماعية ملموسة نحو محاسبة النظام الروسي على هذه الجريمة البشعة.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن استخدام الدولة السورية كأداة ملك عائلة خاص.
- التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ والإغاثة.
- التوقف عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.
- تحمّل التبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الهجوم الوارد في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين والاعتذار للضحايا وذويهم.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العربي الإنساني.

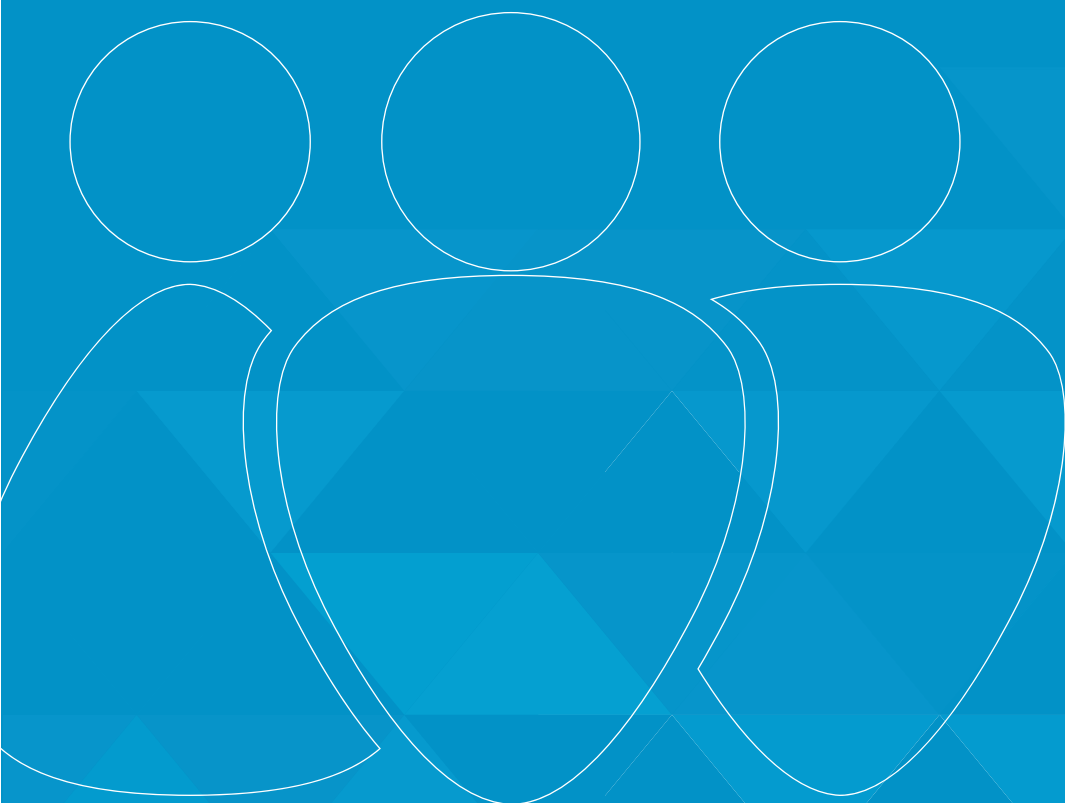


snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

